

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

تراجع توقعات الإنتاج إلى مستوى قياسي منخفض في ظل الضغوط التضخمية

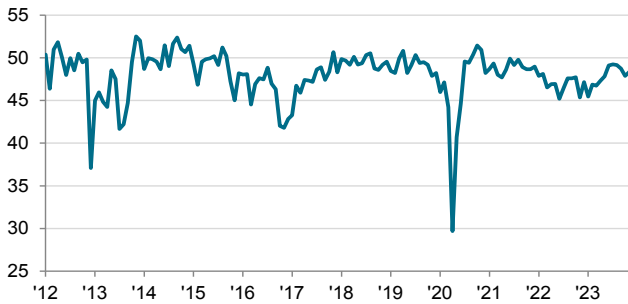
النتائج الأساسية:

تراجع ثقة الشركات إلى أدنى مستوى في تاريخ السلسلة

انخفاض قوي في الإنتاج والطلبات الجديدة

أكبر ارتفاع في أسعار البيع منذ مارس

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 9 إلى 22 نوفمبر 2023.

أشارت أحدث بيانات دراسة الأعمال PMI® الصادرة عن S&P Global إلى أسوأ مستويات الثقة لدى شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط المصرية منذ 11 عامًا ونصف على الأقل في شهر نوفمبر.

وأدى ارتفاع معدلات التضخم والانخفاض المستمر في الإنتاج والطلبات الجديدة إلى انخفاض توقعات النشاط التجاري للأشهر الـ 12 المقبلة إلى أضعف مستوياتها منذ بدء جمع البيانات في شهر أبريل 2012. كما أدت الضغوط التضخمية إلى انخفاض حاد في المبيعات إلى العملاء، مما أدى إلى انخفاض في التوظيف والمشتريات.

وفي الوقت نفسه، أفادت الشركات غير المنتجة للنفط بوجود ارتفاع حاد في أسعار مبيعاتها، وهو الأسرع منذ شهر مارس، حيث تطلعت الشركات إلى تمرير ارتفاع أسعار المشتريات الناتج عن ضعف العملة وصعوبات الحصول على مستلزمات الإنتاج. وعلى الرغم من ارتفاع تضخم أسعار المشتريات منذ شهر أكتوبر، إلا أنه ظل أضعف من المستويات القياسية التي شهدتها قبل عام تقريبًا.

ظل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمصر التابع لـ S&P Global - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة) في شهر نوفمبر، على الرغم من ارتفاعه من 47.9 نقطة في شهر أكتوبر إلى 48.4 نقطة في شهر نوفمبر. وتشير القراءة إلى تراجع متواضع في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الشهر قبل الأخير من العام.

استمرت مستويات الإنتاج والأعمال الجديدة في الانخفاض بقوة في شهر نوفمبر، على الرغم من تباطؤ معدلات الانخفاض عن تلك المسجلة في شهر أكتوبر. ووفقًا للشركات التي شملتها الدراسة، استمرت معدلات التضخم المرتفعة تاريخيًا في خفض طلب العملاء، في حين أشارت بعض الشركات إلى أن مشاكل الاستيراد التي لم يتم حلها أدت إلى تقييد النشاط التجاري. وعلى الرغم من أن التراجع في الإنتاج والأعمال الجديدة كان منتشرًا على نطاق واسع في جميع القطاعات الخاضعة للدراسة، إلا أنه كان ملحوظًا بشكل خاص بين شركات الجملة والتجزئة.

ومع استمرار تدهور معدلات الطلب بسبب الضغوط التضخمية، حيث سجلت الشركات غير المنتجة للنفط في مصر أدنى مستوى من الثقة في النشاط المستقبلي في تاريخ السلسلة. وأظهرت البيانات أن التوقعات كانت إيجابية بشكل طفيف فقط، في حين قدم قطاعا التصنيع والإنشاءات توقعات متشائمة.

وجاءت هذه التوقعات المتشائمة وسط زيادة حادة أخرى في تكاليف مستلزمات الإنتاج، حيث أشارت كثير من الشركات إلى أن ضعف العملة والعجز لدى الموردين أدى إلى ارتفاع أسعار المواد. وقد تسارع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج منذ شهر أكتوبر، لكنه ظل أبطأ بكثير من المستويات المرتفعة التي شهدناها في أواخر عام

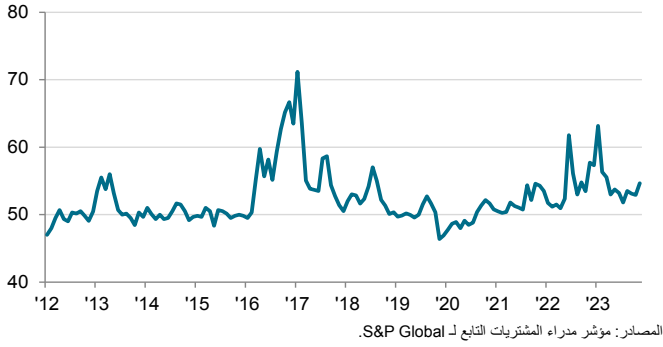
تعليق

صرّح ديفيد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"إن التفاؤل على مستوى الاقتصاد المصري غير النفطي يتآكل مع اقترابنا من نهاية العام، حيث تفرض التحديات الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية ضغوطًا إضافية على التكاليف والقدرة الإنتاجية للشركات. وفي حين أن التراجع الناتج عن ذلك في الأعمال الجديدة والإنتاج لم يكن حادًا مقارنة بما شهدناه في بداية العام، إلا أنه لا يُظهر أيضاً أي مؤشر على التراجع، لتستمر بذلك سلسلة الانخفاض التي بدأت أواخر عام 2021.

"ومع أخذ هذا في الاعتبار، انخفضت توقعات الـ 12 شهراً المقبلة إلى أسوأ مستوى لها منذ بدء السلسلة قبل أكثر من 11 عامًا ونصف، حيث سلطت الشركات الضوء على التأثير الذي من المحتمل أن تُحدثه معدلات التضخم على طلب العملاء. وعلى الرغم من تراجع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين من المستوى القياسي المسجل في سبتمبر والذي بلغ 38% إلى 35.8% في أكتوبر، إلا أنه لا يزال واحدًا من أعلى المعدلات على الإطلاق. ونتيجة لذلك، أظهرت أحدث بيانات الدراسة زيادة ملحوظة أخرى في تكاليف مستلزمات الإنتاج لدى الشركات، في حين ارتفعت أسعار المنتجات بأكبر معدل منذ مارس، مما يسلط الضوء على أن الشركات تشعر بضرورة تمرير ضغوط التكلفة إلى العملاء بالرغم من تأثير ذلك على المبيعات."

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج
معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي



2022 وأوائل عام 2023. وأدى ارتفاع ضغوط التكلفة إلى ارتفاع حاد ومتسارع في متوسط أسعار المبيعات، حيث كانت وتيرة تضخم الأسعار هي الأسرع منذ شهر مارس.

وفي حين أدى ضعف مستويات الطلب وضغوط الأسعار إلى تقليل الشركات غير المنتجة للنظف لنشاطها الشرائي مرة أخرى في شهر نوفمبر، فقد سلطت بعض الشركات الضوء على قيامها بزيادة المخزون الاحتياطي بدرجة ما للحماية من ارتفاع الأسعار في المستقبل. ونتيجة لذلك، كان الانخفاض الإجمالي في المشتريات هو الأبطأ منذ شهر فبراير 2022، مما ساهم في توسع طفيف في المخزون.

وبالمثل، استمرت مستويات التوظيف في الانخفاض في شهر نوفمبر في ظل تراجع متطلبات العمل، ولكن معدل تخفيض الوظائف تراجع عن الشهر السابق وكان طفيفاً فقط. وجاء تباطؤ انخفاض التوظيف وسط زيادة أخرى في الأعمال غير المنجزه، حيث أدى نقص مستلزمات الإنتاج وضغوط التكلفة إلى فجوات في القدرات الاستيعابية وتأخير في إنجاز الطلبات الجديدة.

الاتصال

سابرينا مابين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.maveen@spgglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسله إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spgglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والملع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفصلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام جيل المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدوده وأل لشركتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُعَد إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفر المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.